إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

بيان صحفي رقم 15/309
للنشر الفوري
٣٠ يونيو ٢٠١٥

صندوق النقد الدولي
700 19th Street, NW
Washington, D. C. 20431 USA

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٥ مع لبنان

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ٢٦ يونيو ٢٠١٥ مشاورات المادة الرابعة[١] مع لبنان.

ولا يزال الصراع الدائر في سوريا، وقد دخل عامه الخامس، مهيمنا على الآفاق في لبنان، حيث يشكل اللاجئون حاليا أكثر من رُبع السكان. وتتسبب أزمة اللاجئين في إجهاد المجتمعات المحلية، وتزيد من الفقر والبطالة، وتضغط أكثر على موارد الاقتصاد العامة والبنية التحتية الضعيفة بالفعل. وإضافة إلى ذلك، يواجه لبنان وضعا سياسيا صعبا على المستوى المحلي. فلا يزال منصب الرئاسة شاغرا منذ شهر مايو ٢٠١٤، كما أن عدم توافق الآراء بين الأحزاب الرئيسية يعيق تمرير التشريعات الرئيسية.

وفي ظل أجواء عدم اليقين السائدة لا يزال النمو ضعيفا. ففي أعقاب الهبوط الحاد في عام ٢٠١١ أخذ النمو يرتفع ببطء ليصل إلى نسبة تقارب ٢-٣% وإن ظل أقل كثيرا من المستوى الممكن. وتشير تقديرات خبراء الصندوق إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٤ بنسبة قدرها ٢% فقط وتشير توقعاتهم إلى تحقيق مستوى مماثل من النمو المتواضع في عام ٢٠١٥. فقد تعرضت محركات النمو التقليدية في لبنان – أي السياحة والعقار والبناء – لصدمة كبيرة ولا يرجح أن تشهد قريباً أي ارتداد إيجابي قوي. وأصبحت عودة لبنان إلى مستوى النمو الممكن (٤%) قبل عام ٢٠١٩ أمراً مشكوك فيه. كذلك سجل التضخم تراجعا حادا في ٢٠١٤ على خلفية انخفاض أسعار النفط وعوامل أخرى غير متكررة، لكن يفترض عودته إلى ٣% تقريبا بنهاية عام ٢٠١٥.

وعلى جانب المالية العامة، أدت بعض العوامل الاستثنائية إلى تكوين فائض أولي في عام ٢٠١٤، ولكن ما لم تتخذ إجراءات حاسمة فسوف يستمر التدهور المالي في عام ٢٠١٥. فهذا الفائض الأولي في ٢٠١٤ وقدره ٢,٥% من إجمالي الناتج المحلي يرجع بدرجة كبيرة إلى التحويلات الاستثنائية من قطاع الاتصالات، وإلى حد ما نتيجة المدفوعات المحتجزة أو المتأخرة. ولكن من المتوقع عودة الرصيد الأولي إلى تسجيل عجز قدره ١,٢٥% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٥، مع بقاء الدين العام مرتفعا عند نسبة قدرها ١٣٢% من إجمالي الناتج المحلي. ولا تزال أسواق القطع الأجنبي والأسواق المالية في لبنان محتفظة بصلابتها، رغم احتياجات لبنان الكبيرة من التمويل الخارجي. ولا تزال التدفقات الرأسمالية الوافدة كبيرة، لا سيما من ودائع غير المقيمين؛ وفي سياق ربط العملة اللبنانية بالدولار الأمريكي، ظل مصرف لبنان محتفظا بمستوى كاف من إجمالي احتياطيات النقد الأجنبي.

[١] تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

تقييم المجلس التنفيذي[٢]

أشاد المديرون التنفيذيون بالسلطات لحفاظها على الاستقرار الاقتصادي الكلي وثقة السوق بالرغم من التداعيات الإنسانية والاقتصادية غير المسبوقة من جراء الصراع الدائر في سوريا، بما في ذلك تدفق اللاجئين الهائل الذي أثر سلبا على الموارد العامة والبنى التحتية والنسيج الاجتماعي. وإزاء هذه الخلفية، دعوا المجتمع الدولي إلى تقديم المزيد من المساعدات الإنسانية والإنمائية إلى لبنان. وإذ أقر المديرون بأن صعوبة الأوضاع الاقتصادية والسياسية تحد من البدائل المتاحة على مستوى السياسة، فقد حثوا السلطات على زيادة دعم الثقة والتأكد من تحقيق نمو أكثر احتواءً لمختلف شرائح السكان عن طريق التعجيل بتنفيذ إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية ذات الأولوية.

وأكد المديرون ضرورة تصحيح أوضاع المالية العامة على نحو مستمر. ورحبوا بتحقيق فائض أولي في عام ٢٠١٤، لكنهم ذكروا أنه يرجع غالبا لعوامل غير متكررة. ونبهوا إلى أنه في غياب مزيد من التصحيح فإن نسبة الدين العام ستواصل الارتفاع وستؤدي إلى زيادة مواطن الضعف القائمة ومزاحمة الاستثمارات العامة والنفقات الاجتماعية الضرورية. وكخطوة أولى، شجع المديرون السلطات على تمرير موازنة تتسم بقدر ملائم من الطموح لعام ٢٠١٥. وأكدوا أيضا الحاجة الملحة لإصلاح قطاع الكهرباء، للقضاء على مصدر كبير لاستنزاف الموارد العامة.

وبصورة أعم، أكد المديرون الحاجة إلى وضع المديونية العامة على مسار تنازلي قابل للاستمرار. وفي هذا السياق، أشاروا بتوخي الحذر في تنفيذ التعديل المعني بسلم أجور موظفي القطاع العام. وأشاروا إلى اتساع المجال لزيادة الإيرادات على نحو يتسم بالعدالة، بما في ذلك من خلال تحسين مستوى الامتثال وتوسيع القاعدة الضريبية، بدءا بفرض الضرائب على الوقود. وذكر المديرون أيضا أن تعديل مزيج الإنفاق نحو الإنفاق الرأسمالي والاجتماعي سياعد في التخفيف من التأثير المساير للاتجاهات الدورية الذي تنطوي عليه عملية التصحيح المالي. ورأوا كذلك أن تقوية شبكات الأمان الاجتماعي وإصلاح نظام التقاعد قد يؤديان إلى تحسين مستوى العدالة واستمرارية أوضاع المالية العامة.

وأشاد المديرون بمصرف لبنان المركزي لدعمه الاستقرار الاقتصادي الكلي وحفاظه على المستويات الكافية من الاحتياطيات الدولية. واتفقوا على ضرورة بقاء السياسة النقدية موجهة نحو دعم نظام سعر الصرف المربوط بالدولار الأمريكي، والذي أفاد منه لبنان كثيرا. وبالنسبة للمرحلة المقبلة، أكدوا أن تصحيح أوضاع المالية العامة سيسهم في تخفيض الأعباء المالية والمؤسسية على المصرف المركزي المتعلقة بالأنشطة شبه المالية العامة.

---

[٢] في ختام المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بصفته رئيسا للمجلس التنفيذي، ملخصا لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسَل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. وللاطلاع على شرح للعبارات الواصفة التي يكثر استخدامها في تلخيص المناقشات، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: http://www.imf.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm.

وأشار المديرون إلى الدور الحيوي الذي يضطلع به النظام المصرفي اللبناني في تأمين النمو الاقتصادي المستمر على نطاق واسع. وأشادوا بالرقابة الوثيقة التي تمارسها السلطات على النظام المالي، وشددوا على ضرورة توخي اليقظة المستمرة وبذل الجهود لتقوية الإطار التنظيمي. وأبرزوا أهمية زيادة الاحتياطيات الرأسمالية الوقائية، وتحسين القواعد الحاكمة لتصنيف القروض وإعادة هيكلتها، وتعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ورحب المديرون بطلب السلطات مؤخرا إجراء تقييم مُحَدَّث في سياق برنامج تقييم القطاع المالي.

وأكد المديرون الحاجة إلى إعطاء دفعة للإصلاحات الهيكلية لتشجيع خلق الفرص الوظيفية وتحسين القدرة التنافسية. وإلى جانب إصلاحات قطاع الكهرباء، وهي أولوية بالغة الأهمية، أبرز المديرون الحاجة لإجراء إصلاحات في سوق العمل، وإدخال التحسينات في تقديم الخدمات العامة، ووضع تشريع لتنشيط الاستثمار الخاص، بما في ذلك في قطاع النفط والغاز. كذلك حث المديرون السلطات على تحسين النظام الإحصائي في لبنان، والبناء على التقدم الجاري في هذا الصدد.